

دور الصناعة:

على الرغم من أن الموحدين كانوا يجدون فيما يغنمون من سفن أعدائهم المرابطين⁽¹⁾ ثم الصقليين⁽²⁾ والبيرونيين⁽³⁾ والنصارى الإيبانيين⁽⁴⁾ مورداً لتنمية أسطولهم، إلا أن البناء كان هو المورد الأساسي في تكوين الأسطول الموحدى⁽⁵⁾. ومما ساعدهم على بناء سفن كثيرة تعدد دور الصناعة في المغرب والأندلس منذ أيام أمويي قرطبة وعبيديي أفريقية ثم المرابطين، فلما قامت دولة الموحدين كانت سيطرة المسلمين البحرية على غربي البحر الأبيض المتوسط ما زالت قائمة بينما خضع شرقه لسيطرة الصليبيين⁽⁶⁾.

ويعرف مركز صناعة السفن الحربية بـ «دار الصناعة»⁽⁷⁾ أو «دار الصنعة»⁽⁸⁾ ومن المراسي القديمة التي ظل الموحدون يستخدمونها في بناء سفنهم: طنجة وسبتة وبادس وبلاد الريف ومهدية بني عبيد وتونس ووهران وهنين وعنابة⁽⁹⁾ وقادس والمرية - وهاتان كانتا مركزي الأسطول المرابطي - والجزيرة الخضراء⁽¹¹⁾ وشلب حيث يكثّر العود⁽¹²⁾.

ولم يكتف الموحدون بهذه الدور القديمة بل أنشأوا أخرى جديدة أو

(1) رسائل موحدية ص 12.

(2) الحلل الموشية ص 129.

(3) رسائل موحدية ص 178.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 118.

(5) راجع المن بالإمامة ص 213، البيان المغرب ج 3 ص 116، روض القرطاس ص 131.

(6) العبر ج 1 ص 456.

(7) المعجب ص 229.

(8) الحلل الموشية ص 129.

(9) أنظر روض القرطاس ص 131، استقصا ج 2 ص 143، المنوني ص 254-255.

(10) الاستبصار ص 130، نظم الجمان ص 148، البيان المغرب ج 3 ص 57.

(11) الروض المعطار ص 74، 75.

(12) المصدر ذاته ص 106، نهاية الأرب ص 310-311.

وسعوا الدور القديمة. فمن النوع الأول أنشأ عبد المؤمن المعمورة، بحلق البحر على وادي سبو بمقربة من سلا، مركزاً أساسياً لصناعة سفن أسطوله⁽¹⁾. وبنى يوسف دار صناعة في إشبيلية وكانت الأساطيل تخرج منها في مناسبات حربية متعددة⁽²⁾. ومن النوع الثاني سبتة التي وسع المنصور دار الصناعة فيها⁽³⁾، ومنذ خلافة عبد المؤمن كانت سبتة مركزاً دائماً للأسطول الموحدى⁽⁴⁾.

وهناك دور أخرى لإنشاء سفن النقل مثل قصر مصمودة والحبلات من أرض بني عبودة قرب ملتقى وادي فاس وتميزت بصناعة السفن الصغيرة⁽⁵⁾.

وفي الوقت الذي كان فيه جل اعتماد المرابطين في أسطولهم على الأندلس في بناء السفن ومركز القيادة والقادة، كان الموحدون يعتمدون على المغرب، حيث جعلوا قيادة الأسطول به. كما أن أكثر سفنهم كانت تبنى في الشواطئ المغربية⁽⁶⁾.

العدة:

يقول ابن خلدون عن الأسطول الموحدى في خلافة يوسف بن عبد المؤمن «وانتهت أساطيل المسلمين على عهده في الكثرة والاستجادة إلى ما لم تبلغه من قبل ولا بعد فيما عهدناه»⁽⁷⁾. ونحن لا نعلم عدد سفن الأسطول الموحدى، ولكننا نعلم أن عبد المؤمن لما استعد لغزو الأندلس سنة 557 هـ

(1) راجع المن بالإمامة ص 214 والمعمورة هي المهديّة اليوم.

(2) أنظر البيان المغرب ج 3 ص 117-118، 132، روض القرطاس ص 130، العبر ج 6 ص 503.

(3) الحلل الموشية ص 123.

(4) أنظر البيان المغرب ج 3 ص 113، 117-118، 218، إعلام (ط. ليفي، بيروت) ص 271.

(5) المنوني ص 255.

(6) أنظر ما يذكر عن استعداد عبد المؤمن لغزو الأندلس في المن بالإمامة ص 214، روض

القرطاس ص 131.

(7) العبر ج 1 ص 457.

الفترة	القادة	السادة	الأشياخ	غير الموحدين	المجموع
عبد المؤمن			1	2	3
يوسف	-		1	3	4
المنصور	-		4	1	5
الناصر	1		4	1	6
خلفاء دور الانحلال	-		2	-	2
المجموع	1		12	7	20

ويكشف هذا الجدول عن ثلاث ملاحظات أساسية:

أولاً: يتزايد عدد القادة حتى يبلغ متناه في خلافة الناصر ثم يهبط هبوطاً شديداً في دور الانحلال. فالأمر الأول يدل على الاتساع التدريجي في أعمال الأسطول في دور الازدهار، ثم تقلص هذا الدور في عهد الانحلال.

ثانياً: إن أكثر من نصف القادة كانوا من بين أشياخ الموحدين وثلاثهم من غير الموحدين بينما لا نجد إلا سيدياً واحداً. وإذا أردنا أن نستنتج أحكاماً من هذه النسب علينا أن نضع عاملاً آخر في اعتبارنا ألا وهو أن العنصر الغالب في خلافة عبد المؤمن وابنه يوسف كان من غير الموحدين، بينما كان في خلافة المنصور والناصر من أشياخ الموحدين. وفي هذه الفترة كان وجود السيد بين القادة. من هنا نستطيع القول بأن الموحدين الذين عاشوا في جبال درن بعيداً عن البحر لم تكن لهم خبرة بالعمل العسكري البحري فأسندوا في بداية الأمر قيادة أسطولهم للعناصر التي عملت فيه قبل قيام دولتهم مثل بني ميمون الذين

أنشأ مائتي قطعة حسب رواية شاهد عيان⁽¹⁾. وكثيراً ما يدعم الجيش بأسطول حربي يبلغ عدد سفنه سبعين قطعة⁽²⁾. وتكون أسطول فتح ميورقة من ثلاثمائة جفن⁽³⁾. ومن هذه الأرقام يتبين ما يمكن أن يكون عليه عدد قطع الأسطول الموحدية من كثرة.

وقد تعددت أنواع السفن فاستخدم الموحدون الشيني والطريدة والشلندي⁽⁴⁾ والغراب والشخاتير⁽⁵⁾ والمراكب والمسطحات والحراريق والزوارق⁽⁶⁾. وكان أغلب أجفانهم غزوانية⁽⁷⁾. فالمراكب والشلنديات للنقل، والشونات وهي مراكب كبيرة تنصب فيها أبراج للدفاع والحراقات التي تحمل المنجنيقات التي ترمي بالنفط المشتعل على العدو للهجوم، والطرادات - وهي سفن صغيرة سريعة - والغراب والشخاتير والزوارق للحركة السريعة.

ولا تختلف أسلحة الأسطول عن أسلحة الجيش⁽⁸⁾. غير أننا نجهل لباس الجند البحرية. ولا نعرف هل اتخذوا لباساً متميزاً عن لباس الجيش؟.

القيادة:

من المفيد معرفة عدد قادة الأسطول مع كل خليفة وتوضيح الشرايع الاجتماعية التي جازوا منها. ومن المعلومات المتوفرة أمكن استخراج الجدول الآتي:

(1) المن بالإمامة ص 214 وانقلبت في مصدر متأخر إلى أربعمئة قطعة أنظر روض القرطاس ص 131.

(2) الكامل ج 11 ص 242، ج 12 ص 147، نهاية الأرب ص 210-211، 229.

(3) الروض المعطار ص 189.

(4) الكامل ج 11 ص 242، نهاية الأرب ص 210-211.

(5) رسائل موحدية ص 12.

(6) المتون ص 255.

(7) البيان المغرب ج 3 ص 132.

(8) راجع ما يورده الحميري عن أسلحة الأسطول في فتح ميورقة. (الروض المعطار ص 189).

كانوا قادة الأسطول المرابطي⁽¹⁾، وبني مردنيش مثل غانم وأبي العلا⁽²⁾، أو عناصر كسبت خبرة خاصة فاستخدموها لكفاءتها مثل أبي العباس الصقلي الذي عمل في أسطول صقلية رداً من الزمن ثم انضم للموحدين⁽³⁾.

وفي فترة غلبة العناصر من غير الموحيدين على القيادة نجد قائدين من الموحيدين أحدهم من أهل خمسين وهو عبد الله بن سليمان⁽⁴⁾. والثاني من أبناء أهل الدار وهو عبد الله بن إسحاق بن جامع⁽⁵⁾. ووجود هذين الشيخين يكشف عن سياسة الموحيدين التي اتبعوها في سائر النظم فعلى الرغم من جهل الموحيدين بأعمال البحر فمئذ البداية تركوا عدداً من الأشياخ قادة ليشرفوا على الأعمال العسكرية البحرية حتى لا يتركوا الأسطول خلواً من عناصرهم.

وفي خلال هذه الفترة بدأ الموحدون يكسبون تجربة واسعة في العمل عسكري البحري فلما جاءت خلافة المنصور بدأ الأشياخ يكونون العنصر الغالب في قيادة الأسطول، مثل بني جامع⁽⁶⁾ وبني إبراهيم الهزرجي⁽⁷⁾ وأشخاص من كومية مثل ابن عطوش⁽⁸⁾ وابن عبد الله بن عبد السلام⁽⁹⁾ وعبد الله بن طاع الله⁽¹⁰⁾ وأبي زكريا ابن مزاحم⁽¹¹⁾. ولكن هذا لا يعني أن

العناصر من غير الموحيدين قد أبعدت فقد ذكر من بين القادة أحد بني ميمون⁽¹⁾ وأبو العباس الصقلي⁽²⁾. وواضح من كل ما تقدم أن الموحيدين ساروا سيرتهم التي اتبعوها في النظم الأخرى من تخطيط للسيطرة على المراكز العليا في كل خطة.

ثالثاً: إن وجود سيد واحد فقط بين القادة - وهو السيد أبو العلا إدريس بن يوسف بن عبد المؤمن وقد كان في خلافة الناصر⁽³⁾ - قد يبعث على الظن بأن بني عبد المؤمن لم يجعلوا خطة الأسطول من الخطط الرئيسية، فلواء اعتبروها كذلك لظهر بين قادته عدد من «السادة» بعد إعلان الحكم الوراثي. ومما يقوي هذا الظن أننا لا نجد واحداً من الخلفاء قد قاد أسطولاً على الرغم من قيادتهم المتكررة للجيش. وليس هنالك ما يبرر مثل هذا الظن لأن القادة من الأشياخ كانوا إما من قبيلة الخلفاء، كومية، أو من الأسر المحظية مثل بني جامع والهزرجي، وربما لم يظهر سادة بين قادة الأسطول خشية البحر، أو لأن بني عبد المؤمن كانوا لا يخشون من الأسطول على ملكهم حتى ولو سيطر عليه أشياخ مثلما لو سيطر الأشياخ على الجيش، أو ربما عاد السبب إلى العاملين معاً.

ويلاحظ أن كل هؤلاء القادة الذين ذكرناهم كانوا من أصحاب القيادة العامة. وقد كان مركز القائد العام للأسطول هو سبته. ويسمى القائد العام قائد أساطيل البرين⁽⁴⁾ بينما يسمى قائد المراسي الأخرى بـ «صاحب إمارة البحر»⁽⁵⁾.

(1) المصدر ذاته ج 3 ص 215-216، العبير ج 6 ص 516، الروض المعمار ص 189.

(2) البيان المغرب ج 3 ص 149، 150، العبير ج 6 ص 507.

(3) راجع عن أعماله المعجزة ص 314، الكامل ج 12 ص 147، البيان المغرب ج 3 ص 216، 234، نهاية الأرب ص 229، وقد ورد عنده مرة أخرى باسم أبي زيد (ص 230)، العبير

ص 517، الروض المعمار ص 189.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 234.

(5) نظم الجمان ص 148.

(1) عنهم أنظر الحلل الموشية ص 129، نهاية الأرب ص 203.

(2) راجع البيان المغرب ج 3 ص 112، إعلام (ط. ليفي) ص 271، العبير ج 6 ص 501.

(3) البيان المغرب ج 3 ص 117، 132، روض القرطاس ص 130، العبير ج 6 ص 503.

(4) رسائل موحدية ص 11، نظم الجمان ص 148، البيان المغرب ج 3 ص 57.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 117، العبير ج 6 ص 503.

(6) أنظر عنهم رسائل موحدية ص 177، البيان المغرب ج 3 ص 49، 150، 157، العبير ج 6 ص 507، 516، 526.

(7) راجع عنهم البيان المغرب ج 3 ص 157، 215، 219، 220، العبير ج 6 ص 516، 518.

(8) البيان المغرب ج 3 ص 149، العبير ج 6 ص 507.

(9) البيان المغرب ج 3 ص 218.

(10) العبير ج 6 ص 516.

(11) البيان المغرب ج 3 ص 350.

وقائد أساطيل البرين لا يخضع لوالي سبتة وإنما اتصاله المباشر بالخليفة نفسه⁽¹⁾. وإذا ما اشترك الأسطول مع الجيش في عمل حربي في غيبة الخليفة فلا بد من أن يجتمع القائدان وينسقان أعمالهما⁽²⁾.

وأما قيادة وحدات الأسطول فقد كانت من واجبات الطلبة الأساسية⁽³⁾. ونلاحظ أنه منذ خلافة عبد المؤمن كان الحفاظ ينالون تربية خاصة منها التدريب العملي في شؤون البحر، من سباحة وتجديف. وقد أصبح قادة الأسطول من الحفاظ⁽⁴⁾. ويبدو أن الاهتمام بالتربية العملية لمن يقومون بعمل في الأسطول استمرت بعد خلافة عبد المؤمن، يدلنا عليه أن المنشآت التي أقامها الموحدون اهتموا فيها اهتماماً بالغاً بالبُرك الاصطناعية. كما بنوا مدرسة في رباط الفتح لتعليم فنون الملاحة⁽⁵⁾.

دور الأسطول في عصر الازدهار:

دعم الأسطول الجيش في دور الازدهار. فقد أسهم بنصيب كبير في عمليات التوسع في المغربين الأوسط والأدنى⁽⁶⁾ والأندلس⁽⁷⁾. وفي آواخر هذا الدور قام الأسطول منفرداً بفتح جزر منورقة وبابسة⁽⁸⁾ وميورقة⁽⁹⁾. وتم دعم

(1) انظر البيان المغرب ج 3 ص 118، 145.

(2) رسائل موحدية ص 176.

(3) راجع الفصل الثاني.

(4) راجع الفصل الثاني.

(5) المنوني ص 21 نقلاً عن مقدمة الفتح.

(6) المعجب ص 229، الكامل ج 11 ص 158، 242، الحلل ص 129، نهاية الأرب ص 204.

(7) رسائل موحدية ص 11-13، الكامل ج 11 ص 115، 223-224، نهاية الأرب ص 203.

(8) البيان المغرب ج 3 ص 215-216.

(9) المعجب ص 314، نهاية الأرب ص 230، الجبر ج 6 ص 516، الروض المعطار ص 181.

الجيش إما بحمل الآلات والعدد والرجال⁽¹⁾، أو بالاشتراك الفعلي في القتال لا سيما في المدن الساحلية⁽²⁾.

ولعب الأسطول دوراً هاماً في مجابهة نصارى إسبانيا بالاشتراك الفعلي في القتال. وقام بدور حاسم في سيطرة الموحدين على طبيرة⁽³⁾ وقصر أبي دانس⁽⁴⁾ وشلب⁽⁵⁾. هذا إلى جانب استخدامه كوسيلة نقل أساسية في حملات الموحدين في الأندلس من المغرب وإليه⁽⁶⁾، ونقل المؤن إلى الحصون الأندلسية⁽⁷⁾. كما كان له القدح المعلى في استعادة السيطرة الموحدية على سواحل إفريقية عقب كل سيطرة ميورقية في خلافتي المنصور⁽⁸⁾ والناصر⁽⁹⁾.

وأما حراسة السواحل الموحدية من أية عدوان خارجي فقد كانت من مهمات الأسطول الأساسية⁽¹⁰⁾. ويبدو أن النجاح كان حليفه في هذه المهمة حتى أن أهل طرابلس طلبوا من الناصر قطعة من الأسطول حماية لمدينتهم⁽¹¹⁾.

ويدل على النجاح الذي أصابه الأسطول والسمعة التي حظي بها عند معاصري دولة الموحدين أن صلاح الدين الأيوبي في نزاعه مع الصليبيين طلب

(1) البيان المغرب ج 3 ص 39.

(2) المصدر ذاته ج 3 ص 179.

(3) المن بالإمامة ص 367-368.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 184.

(5) الكامل ج 12 ص 57، وفيات ج 6 ص 5، نهاية الأرب ص 223.

(6) راجع كمنال حملة شتتين في البيان المغرب ج 3 ص 132-133، روض القرطاس ص 130، الروض المعطار ص 114، 140.

(7) المن بالإمامة ص 201، 202.

(8) رسائل موحدية ص 173-178، البيان المغرب ج 3 ص 149-150، الجبر ج 6 ص 507.

(9) الكامل ج 12 ص 147، البيان المغرب ج 3 ص 219-220، نهاية الأرب ص 227-229، الجبر ج 6 ص 517-518.

(10) انظر البيان المغرب ج 3 ص 113، 117-118، الجبر ج 6 ص 506.

(11) رسائل موحدية ص 255.

من المنصور أسطولاً يرد به عادية الصليبيين عن المشرق، وإن استحال هذا فليقتل
بوغاز جبل طارق في وجه السفن الصليبية التي تأتي من غرب أوروبا عن ذلك
المنفذ إلى المشرق⁽¹⁾. كما أن جون ملك إنجلترا استنجد به سنة 1213⁽²⁾.

دور الانحلال:

لم يتردد ذكر الأسطول في المصادر التي بين أيدينا إلا مرتين عابرتين في
دور الانحلال وقد ألمحنا إلى ذلك في حديثنا عن القادة. ولم يكن للأسطول
دور يذكر في هذا العصر. فمتى بدأ الأسطول يفقد فعاليته ولماذا؟.

يحدد ابن خلدون نهاية الأسطول الموحيدي بوفاة المنصور واستملاك
النصارى للجزائر التي في الجانب الغربي من البحر الرومي⁽³⁾. والواقع أن هذا
التاريخ ليس دقيقاً فقد شهدنا في هذا الفصل كيف أن الأسطول قام بدور أساسي
في القضاء على ثورات الميورقيين في إفريقية في أول خلافة الناصر، كما انفراد
بفتح ميورقة في الفترة نفسها. أضف إلى هذا أن استملاك النصارى للجزائر
الغربية من البحر الأبيض المتوسط نتيجة لضعف الأسطول بالدرجة الأولى
وليست سبباً له.

ويبدو أن بداية انهيار الأسطول الموحيدي هو عام 1219/607. ففي هذه
السنة حطم البرجلوني الأسطول الموحيدي عند برشلونة، واستولى على حصون
بلنسية⁽⁴⁾، فلم يبق للأسطول الموحيدي بعدها دور يذكر. ولما هزم الجيش
الموحيدي في العقاب وتبع ذلك انهيار الروح العسكرية فيه، ولما توفي الناصر
وسيطر الأشباخ وحدث النزاع على العرش لم يعد هنالك اهتمام بالنظم

(1) راجع عن هذه السفارة الاستبصار ص 107، الروضتين ج 3 ص 170 وما بعدها، وفيات
ج 6 ص 12، مفرج الكروب ج 2 ص 361-362، البيان المغرب ج 3 ص 183، صبح
الأعشى ج 6 ص 527-530، العبر ج 6 ص 246.

(2) أشباخ ص 401.

(3) العبر ج 1 ص 458.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 234.

والمؤسسات فانهارت، وكان الأسطول من بينها. وكان من نتائج الصراع على
العرش أن تخلصت أراضي الدولة ففقد الموحدون الأندلس وإفريقية، فقلت دور
الصناعة وجاءت الطامة الكبرى على الأسطول الموحيدي لما خرجت سببة قاعدة
الأسطول من أيدي خلفاء مراکش منذ أن ثار السيد أبو موسى أخو المأمون عليه
سنة 1232/629، ولحققتها بجاية التي ضمها الحفصيون إليهم سنة 1230/627.
وأغلب الظن أن ضعف السلطة المركزية كان العامل الحاسم في انهيار الأسطول
لأنه كان تابعاً للخليفة رأساً. وحتى في دور الازدهار عندما يحدث اضطراب في
المركز نجد صداه في الأسطول. وما كان فتح بني غانية لبجاية إلا في أعقاب
وفاة يوسف وولاية المنصور حيث ظن بنو غانية أن خلافة المنصور ستغرق بني
عبد المؤمن في مشاكل داخلية، فصدق حدسهم فدخلوا بجاية في يسر في غيبة
أسطولها⁽¹⁾.

ومن مظاهر ضعف الأسطول في هذا الدور أن الشواطئ المغربية أصبحت
عرضة لهجمات الأعداء دون أن يجدوا من يردعهم. فقد حصر الجنويون سببة
عام 1235/632 ولم يقلعوا إلا في العام التالي بعد أن صالحهم أهلها على مال
يدفع لهم⁽²⁾. وطمع فرديناند الثالث ملك قشتالة في المغرب نفسه وأحرز
انتصارات كثيرة غير أن وفاته حالت دون إتمام مشروعه⁽³⁾. ومما يدل على خلو
المراسي من الأساطيل التي تدفع عنها عدوان الأعداء أن ابن وقاريط زعيم
هسكورة لما اختلف مع الرشيد الموحيدي ولتجأ إلى ابن هود طلب منه جفنين
ليدخل سلا، وكاد أن يحتلها لولا مقاومة الأهالي له⁽⁴⁾. ويبدو أن الدولة
الموحدية في عهد السعيد فقدت أسطولها نهائياً حتى أن السعيد طلب من ملك

(1) راجع عن هذا المعجب ص 266-267، البيان المغرب ج 3 ص 148، العبر ج 6 ص
507.

(2) روض القرطاس ص 183.

(3) أشباخ ص 445.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 339، العبر ج 6 ص 536.

صقلية في سنة 1247/645 أن يمدّه بالأساطيل متى وصل البلاد الإفريقية لاستردادها من الحفصيين⁽¹⁾. وفي سنة 1260/658 يدخل القشتاليون سلا ويخربونها ولا يخرجهم إلا المرينيون⁽²⁾.

الفصل السابع النظم الماليّة

(1) البيان المغرب ج 3 ص 385-386.
(2) المصدر ذاته ج 3 ص 422-428، الذخيرة السنية ص 103.

الدخل:

إن الدارس للنظم المالية لدولة قامت على أساس الدين يجد نفسه مضطراً للتمييز بين ما هو شرعي وما هو محاولة لجعله شرعياً، لأن ذلك يعين في تفهم التغييرات التي طرأت على نظام الضرائب، كما يلقي ضوءاً على التبدل الذي حدث في نظرة الموحدين للمبادئ التي أعلنتها الحركة في البداية. وفي كلمات أخر ما هي علاقة المبدأ بالتطبيق؟ ويبدو أنه من الصعب التفريق بين الشرعي وما هو محاولة لجعله شرعياً بالنسبة للموحدين لأنهم وإن اعتمدوا القرآن والسنة كمصدرين أساسيين للتشريع فقد جعلوا الإمام هو المفسر لهما واجتهاده تشريعاً لا ريب فيه. وعليه فلا بد من تتبع التطور العملي لتنظيم الضرائب عند الموحدين حتى يتضح مدى تقيدهم بما أعلنوه من مبادئ.

لما قام ابن تومرت بحركته كان من بين ما هاجم به المرابطين هو أنهم أحدثوا المغارم وفرضوا المكوس وأكلوا السحت والحرام وفرضوا على الناس ما لم يوجبه الشرع^(١). وتمسك عبد المؤمن بتعاليم إمامه بعد تأسيس الدولة، فلما بعث رسالة عام 1148/543 إلى الولايات شارحاً سياسته ووضح أن من أهداف الدعوة الموحدية الأساسية رفع الظلم عن الناس وحذر من فرض المغارم والمكوس والقبالات عليهم ونهى عن تحجيز المراسي. وأضاف أن من يقوم

(١) أمز ما يطلب ص 261.

«بفعل شيء من هذا الفعل المستنكر لنعاقبه بمحو أثره عقاباً يبقى عظة لمن اتعظ، وعبرة لمن تبين لزاجر الحق واستيقظ».

ثم نهى عن التعرض للتجار ثم قال: «وإن وراء قولنا لتتبعاً يبحث عن ذلك ويمحص، ونظراً يفرق بين المشكل منه ويخلص»⁽¹⁾. وظل عبد المؤمن ملتزماً بهذا الموقف. ففي غزوة بجاية (1152/547) بعث رسالة لأهل قسنطينة معذراً ومنذراً ومحذراً ومرغباً وبين لهم أن الدولة الموحدية قامت لاستئصال مثل هذه المظالم فإن دخلوا في الطاعة «فلا يطلبون إلا بما توجبه السنة وتطلبه، ولا يلزمون - ومعاذ الله - مكساً ولا مغرمأ ولا قبالة ولا سيما مما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه»⁽²⁾.

ومما تقدم يتضح أن الموارد التي اعتبرتها الدولة موارد شرعية هي الزكاة والعشور وأخماس المعادن والغنائم. أما الجزية فلم تذكر لأن الموحدين لم يقيموا دمةً لأحد في دولتهم.

الزكاة:

رَكَّز الموحدون على أخذ الزكاة من المسلمين ووضعها في مواضعها⁽³⁾، واستمر العمل بذلك إلى نهاية الدولة. يقول ابن صاحب الصلاة عن يوسف بن

(*) نظم الجمان ص 156-157، 158، فالمكوس والمغارم هي الضرائب التي خارج نطاق الشرع (راجع Dozy; v. 2, pp 209-210-606) أما «القبالة» فيرى دوزي أنها كانت تطلق في الاستعمال الأندلسي على الضرائب التي كان يؤديها أهل الحرف أو بائعو السلع الرئيسية (Dozy; v. 2, pp. 305-306) ووافق على هذا الرأي محمود علي مكي (راجع نظم الجمان ص 156 ت 3) بينما يفسرها التازي بأنها نوع من الخراج (راجع المن بالإمامة ص 235 ت 1) ويبدو لي أن كلمة «القبالة» كانت تستعمل استعمالاً يختلف باختلاف المناطق والعصور، فقد روى ابن صاحب الصلاة أن يوسف بن عبد المؤمن لما شيد قنطرة إشبيلية «سبلها على المسلمين للعبور عليها في مصالحهم دون قبالة ولا إجازة عمالة» (المن بالإمامة ص 235، 463) فأطلق على ضريبة المرور على القنطرة اسم «قبالة».

(2) رسائل موحدية ص 21-22.

(3) رسائل موحدية ص 21.

عبد المؤمن: «وأخذ الزكاة من الماشية والحرث على حكم الكتاب والسنة ووضعها في مواضع حقها»⁽¹⁾. ومما يؤكد أن الزكاة كانت من مصادر دخل الدولة الأساسية أن كتاب المخزن في الولايات كانوا يقيدونها ضمن مصادر دخل الدولة⁽²⁾. ويبدو أن الأمر لم يقتصر على تنظيم الزكاة فحسب فقد ذكر أن القضاة كانوا يشرفون على جمع زكاة الفطر وتوزيعها على مستحقيها⁽³⁾ غير أن هذا النوع من الصدقات وإن نظم فلم يكن يدخل في موارد الدولة.

العشور(*):

أشارت رسالة موحدية إلى «الأعشار» كضريبة شرعية واجبة للدولة⁽⁴⁾. ولم تبين المصادر التي بين أيدينا ماهية هذه «الأعشار» أهي تلك التي تدفع عن أرض المسلم أم التي تدفع على السفن الواردة إلى المراسي أم الأمان معاً؟ ولا نملك ما يوضح الحالة الأولى. أما بالنسبة إلى الحالة الثانية فقد سبقت الإشارة إلى أن عبد المؤمن نهى عن تحجير المراسي، غير أن ابن عذاري يشير في وضوح إلى أنه منذ خلافة عبد المؤمن كان أمير البحر في بجاية «يثقف أموال التجار الواصلين من الإسكندرية حتى يستعلم أحوالهم»⁽⁵⁾ فهل كان هذا الثقف نتيجة إجراءات سياسية أم اقتصادية؟ إننا لا نملك ما يسعف على الإجابة على هذا التساؤل.

(1) المن بالإمامة ص 286.

(2) راجع المصدر ذاته ص 204.

(3) أنظر من هنا ص 334.

(*) هذا الموضوع هو ما حفز كاتب هذه السطور على تناول النشاط الاقتصادي في المغرب في القرن السادس الهجري رسالة للدكتورة، وقد نشرت قبل هذا البحث مع أن هذا البحث قد كتب أصلاً قبلها بست سنوات.

(4) رسائل موحدية ص 21.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 85.

أخماس المعادن:

كان للموحدين - على الأقل منذ خلافة يوسف بن عبد المؤمن - اهتمام كبير بعمليات التعدين وأخذ الخمس عن إنتاج المعادن. ففي سنة 1182/578 استأثر أهل السوس بالمعدن الذي ظهر عندهم فخرج يوسف بنفسه إلى السوس وبني حصناً وأسكنه جنداً لتحصيل حق الخليفة من المعدن المذكور⁽¹⁾. ومن الراجح أن الخلفاء عيّنوا قضاة في مراكز التعدين ليؤكدوا على تحصيل حقهم من المعادن. ذكر ابن الأبار أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن السرقسطي (ت 598) ولّى قضاء معدن عوام بمقربة من فاس⁽²⁾. والراجح أن هذا المورد كان يدر دخلاً كبيراً على الدولة، لأن المعادن في المغرب والأندلس كانت كثيرة نذكر منها الحديد والكبريت والنحاس والتوتيا والزئبق والرصاص⁽³⁾.

الغنائم:

في بداية الحركة الموحدية وطوال طور التأسيس كانت الغنائم تشكل المورد الرئيسي من دخل الدولة، لا سيما وأن الحروب كانت كثيرة ومستمرة، وخاصة أن الموحدين اعتبروا أعداءهم من المسلمين كفاراً فأحلوا دماءهم وأموالهم واسترقاق نسائهم وأطفالهم. وكان، الاسترقاق يتم في حالة أسرى المسلمين غير أن الأسرى من نصارى إسبانيا غالباً ما كانوا يقتلون⁽⁴⁾. وأما الأموال المنقولة فقد كانت تقسم بين المقاتلة بعد إخراج الخمس منها⁽⁵⁾. وأما الأراضي والمسكن فقد كان المهدي يوزعها على أصحابه⁽⁶⁾. وسار

(1) البيان المغرب ج 3 ص 122-120.

(2) العلوم والآداب ص 260 نقلاً عن التكملة.

(3) راجع جريدة المراكشي عن المعادن بالمغرب والأندلس في المعجب ص 362-363 وانظر ما أورده المنوني في العلوم والآداب ص 259-261.

(4) راجع المن بالإمامة ص 357.

(5) أنظر البيان المغرب ج 3 ص 117.

(6) نظم الجمان ص 95، الكامل ج 10 ص 572-573، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) ج 3 ص 69، نهاية الأرب ص 191.

عبد المؤمن على هذه السياسة منذ فتح تلمسان⁽¹⁾، ولكنه لما فتح تونس أبقى أهلها في مساكنهم بأجرة تؤخذ عن نصف تلك المساكن⁽²⁾. وكان هذا التغيير مرتبطاً بتغيير كبير في سياسة عبد المؤمن المالية إذ أتبعه بفرض الخراج في جميع أقاليم المغرب الكبير، وسيرد تفصيله.

وكان المهدي يقسم الغنائم على أصحابه بنفسه⁽³⁾، واتبع عبد المؤمن سُنَّته⁽⁴⁾، وسار خلفاؤه على نهجه⁽⁵⁾، وفي حالات قليلة تولّى القادة تقسيم الغنائم دون الرجوع إلى الخليفة⁽⁶⁾.

الخراج:

اعتبر المهدي أراضي أعدائه المسلمين غنيمة وقسمها بين أصحابه، واتبع عبد المؤمن خطاه في بداية الأمر، ولكن في رجوع عبد المؤمن من غزوة تونس (1159/554) فيما يرويه صاحب روض القرطاس «أمر... بتكسير بلاد إفريقية والمغرب وكسر بلاد إفريقية من برقة إلى بلاد نون من السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولاً وعرضاً فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعاري والأنهار والسبخات والطرق والحزوق وما بقي سقط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب»⁽⁷⁾.

(1) راجع البيان المغرب ج 3 ص 18، 25، الحلل الموشية ص 118-119.

(2) الكامل ج 11 ص 242، نهاية الأرب ص 211.

(3) الكامل ج 10 ص 572-573، نظم الجمان ص 82، 95، 97، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) ج 4 ص 69، نهاية الأرب ص 191.

(4) الكامل ج 11 ص 186، نظم الجمان ص 241، 243، البيان المغرب ج 3 ص 11، 14، 21 و(ط. دار الثقافة) ج 4 ص 100، نهاية الأرب ص 207.

(5) رسائل موحدية ص 189-190، 196، الكامل ج 12 ص 115، وفيات الأعيان ج 6 ص 8، روض القرطاس ص 151، نهاية الأرب ص 225، نفح (ط. رفاعي) ج 4 ص 68، 69.

(6) راجع البيان المغرب ج 3 ص 18.

(7) روض القرطاس ص 129.

وعلى الرغم من أن صاحب الروض يفرد بهذه الرواية فالراجح أن جوهرها كان صحيحاً وإن اشتملت على مبالغة وغموض في بعض تفاصيلها. والذي يدعو إلى قبول هذه الرواية ثلاثة أمور:

أولاً: لم يرد أن الدولة - قبل فتح تونس - طلبت من رعاياها غير الزكاة والعشور.

ثانياً: لم يحاسب أحد من الوزراء أو العمال قبل فتح تونس إلا عبد السلام الكومي الذي اتهم بـ ~~استحسان~~ غنائم قابس⁽¹⁾ مما يدل على أن الغنائم وحدها هي التي كانت تشكل المصدر الرئيسي للدخل وقتذاك. فلو كان الخراج مفروضاً بشكل الدخل الأكبر.

ثالثاً: لم يذكر الخراج قبل فتح تونس كمصدر لدخل الدولة بينما تردد ذكره في المصادر بعد ذلك كثيراً⁽²⁾.

ويبدو أن عبد المؤمن شعر بقصور الزكاة والعشور والغنائم عن تمويل مشاريعه التوسعية ولا سيما وأنه كان يتهاى لفتح الأندلس بعد غزوته التونسية، وقد تشكى الجند من قلة الأموال، فكان عليه أن يبحث عن مورد جديد لفرض الخراج⁽³⁾.

وهكذا إن ما التزمت به الحركة في بدايتها وحافظت عليه في طور الدولة بدأ يتعارض مع الحاجات العملية. فشرع الخليفة الإمام يقبل عمل الصحابي وفتح الباب لمن جاء بعده من الخلفاء لينظروا في موارد جديدة فتعددت الموارد منها ما هو مجاني للمبادئ التي أعلنت أول مرة.

وهذا النص الذي بين أيدينا عن الخراج وفرضه غامض لا يوضح شيئاً عن

(1) المن بالإمامة ص 176.

(2) المن بالإمامة ص 153، المعجب ص 253، 255 - 256، وفيات الأعيان ج 6 ص 135، روض القرطاس ص 129، نهاية الأرب ص 221.

(3) أنظر Huici ; v. 1, pp. 193, 216.

مقدار الخراج، ولكنه يوضح أمراً واحداً وهو أن عبد المؤمن أراد أن يفرض الخراج على الأراضي الصالحة للزراعة فلهذا أسقط الخراج عن ثلث الأراضي، أي الأراضي غير الصالحة للزراعة. ولكن نلاحظ أن كل قبيلة ألزمت حصتها ولا يعرف هل أسقط الثلث عن أرض كل قبيلة أم أن طبيعة أرض كل قبيلة روعيت في تقرير الخراج الذي فرض عليها ووجد الرواية أن ما أسقط في كل المغرب كان يساوي ثلث الأراضي؟ ولا ريب أن الفرق بين الحالين عظيم، لأن بعض القبائل قد تكون في مناطق أكثرها غير صالح للزراعة بينما تكون قبائل أخرى في مناطق أكثرها صالح للزراعة فتعجز الأولى عن الدفع بينما يسهل الدفع على الثانية.

والراجح أن مقدار الخراج المتحصل كان كبيراً. فقد كان خراج إفريقية (تونس) في كل سنة وقر مائة وخمسين بغلاً من المال الصامت⁽¹⁾.

وحسب رواية صاحب روض القرطاس هذه يظهر أن الخراج بهذه الصورة المضطربة التي ذكرناها كان قاصراً على المغرب الكبير - ويبلغ صاحب الروض ويجعل حدود دولة عبد المؤمن الشرقية هي برقة بينما وصلت الدولة أقصى توسعها إلى طرابلس في خلافة يوسف - غير أن عبد المؤمن لم يكن أول من فرض الخراج على هذه المنطقة الواسعة كما تزعم الرواية⁽²⁾. ومما يؤكد أن هذه السياسة المالية كانت قاصرة على المغرب الكبير أن صاحب الروض نفسه أورد رواية أخرى عن فتح شريش صلحاً وقال إن الموحدين حرروا أموال أهلها ولم تزل أموالهم محررة حتى نهاية دولة الموحدين، وليس في أملاكهم رباعة بينما

(1) المعجب ص 255، نهاية الأرب ص 221 ويورد ابن خلكان الرواية ذاتها نقلاً عن مجموع العماد بن جبريل ولكنه يستبدل كلمة إفريقية بإشبيلية (راجع وفيات ج 6 ص 135) ولكن ابن صاحب الصلاة يذكر هذه الرواية ولا يوضح إن كانت تخص الخراج أم مجرد مساهمة من ولاية إفريقية في استعداد يوسف بن عبد المؤمن لغزوة وبدة (راجع المن بالإمامة ص 419).

(2) راجع مناقشة هوبكنز لنص صاحب روض القرطاس (Hopkins pp. 34-35).

جميع بلاد الأندلس مربعة⁽¹⁾. واستناداً إلى هذا يجوز القول أن الضرائب على الأراضي كانت مختلفة في العدوتين.

مصادر أخرى:

تقيد خلفاء دور الازدهار إلى درجة كبيرة بالمصادر المذكورة ولم يكلفوا الناس ضرائب غيرها، ولكن هؤلاء الخلفاء اتبعوا طريقين آخرين لزيادة الدخل:

أولاً: الاستثمار:

منذ خلافة عبد المؤمن شرعت الدولة في استصلاح الأراضي وزراعتها بالأشجار المثمرة، ومن أشهر مزارع الدولة زيتون بحيرة مراکش الذي بلغ مبيوعه 30,000 دينار في العام⁽²⁾ وزيتون بحيرة مكناسة الذي يُباع بـ 35,000 دينار سنوياً وزيتون بحيرة فاس وكان مبيعه السنوي 50,000 دينار ونحوها⁽³⁾.

ومن مظاهر الاستثمار أن الدولة في خلافة يوسف بن عبد المؤمن بنت في إشبيلية حوانيت وأجرتها ويقول ابن صاحب الصلاة «ونما الخراج في ذلك نمواً غالباً»⁽⁴⁾.

ثانياً: المصادرة:

كانت أموال الثائرين على الدولة أو المؤيدين للأعداء المحاربين تضم للمخزن⁽⁵⁾. وشكلت مصادرة الأموال مورداً دائماً لا سيما من العمال المتهمين بالتقصير في واجباتهم أو الخيانة في أعمالهم⁽⁶⁾. ولم يكن الدخل من المصادرات يسيراً. ففي سنة 1183/579 قبض يوسف بن عبد المؤمن على عامل فاس وسائر

(1) راجع روض القرطاس ص 122.

(2) الحلل الموشية ص 100.

(3) الآداب والعلوم ص 18 نقلاً عن الروض الهمتون.

(4) المن بالإمامة ص 485.

(5) راجع المصدر ذاته ص 201، البيان المغرب ج 3 ص 114.

(6) البيان المغرب ج 3 ص 127-128، أعمال (لوفي) ص 264، عنان ق 1 ص 320.

العمال الذين خدموا في مدته واستأصل أموالهم ورد للمخزن ضياعهم وألزمهم أن يدفعوا أربعمئة ألف دينار وستين ألفاً، فقسطوها على أنفسهم، وعين عليهم الرقباء حتى دفعوها⁽¹⁾. واتسع نطاق المصادرة في عصر الانحلال حتى شمل من يخلع من الخلفاء⁽²⁾.

ضرائب عصر الانحلال:

إن الاستقرار الذي شهده عصر الازدهار والأمن الذي ساد فيه ومعرفة الخلفاء بالشؤون المالية⁽³⁾ كانت كلها عوامل يسرت الجباية فانتشر الرخاء العام⁽⁴⁾. ولكن في عهد الانحلال اضطرب حبل الأمن وتقلصت أراضي الدولة وانتشرت الفتن ونزلت المجاعات بالناس وتناهى الغلاء⁽⁵⁾؛ فلجأ الخلفاء وعمال الولايات إلى فرض ضرائب جديدة مخالفة للشرع لم تسعف المصادر علي تبيانها، حتى أن الواثق آخر خلفاء الموحدين في المغرب الأقصى عندما أراد الخلافة لنفسه كان من أبرز شعاراته رفع المغارم والكلف عن الناس الحاضر والبادي والاقْتِصَار على الفروض الشرعية التي جرى عليها العمل في أول الدولة⁽⁶⁾. ويبدو أن هذا العصر شهد فرض الضرائب على التجار كما ينبىء ظهور المشرف في غير مدينة.

الإنفاق:

كان وجه الصرف الرئيسي في الأعمال الحربية والإدارية والعمرانية والاجتماعية. وبما أن الدولة قامت لتثبيت فكرتها الدينية في الدنيا قاطبة فمن نافلة القول الإشارة إلى أن أوجه الصرف تركز بصورة أكبر في الأعمال الحربية

(1) البيان المغرب ج 3 ص 131.

(2) أنظر ما جرى بين الواثق والمرتضى (البيان المغرب ج 3 ص 450-451).

(3) راجع وفيات الأعيان ج 2 ص 18.

(4) الحج بالإمامة ص 286، 353.

(5) أنظر البيان المغرب ج 3 ص 307، 315، 316، 347، 381، 382، عنان ق 2 ص 626.

(6) البيان المغرب ج 3 ص 455.